الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)

علي محمود حسن العبيدي
كلية مدينة العلم الجامعة
alimahmood89888@gmail.com

محمد النابر محمد نور
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
dr.elnair67@gmail.com

الخلاصة

سعى البحث الى اكتشاف مدى تطبيق المصارف العراقية التجارية الخاصة للإفصاحات الكمية والنوعية عن المخاطر وفق لمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع ، وانطلق من مشكلة مفادها ان هناك فروقات بالتزام القطاع المصرفي العراقي بالافصاحات عن كل نوع من انواع المخاطر المصرفية (مخاطر السوق، مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة). وبهدف اثبات فرضية البحث التي نصت على "تلتزم المصارف بمتطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) المتطلبات التي تتعلق بالافصاحات عن المخاطر المصرفية" فقد تم انتهاج المنهج الوصفي من خلال فحص التقارير المصرفية للمصارف عينة البحث والتي تم اختيارها عن طريق اسلوب العينة العنقودية وكانت 6 مصارف تجارية عراقية. وتوصل البحث المصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج هما فقط من افصحا افصاحات كمية ونوعية عن المخاطر المصرفية ولقد بدا افصاحهما منذ العام 2016 واوصى البحث بضرورة العمل على تطبيق الإفصاح حسب معيار الابلاغ المالي الدولي السابع بشكل دقيق، إذ أن المعيار بين الإفصاح الكمي والنوعي ومتطلبات الافصاح عنهم، وبين ان عدم التزام المصارف بهذا النوع من الافصاحات يضيع دور الإدارة ويضعف قدرتها على التعامل مع أنواع المخاطر المصرفية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، القطاع المصرفي.

Disclosure of banking risks in accordance with the requirements of the seventh international financial reporting standard (IRFS7)

Ali Mahmood Hasen
Madenat Alelem University College

Mohamed Elnair Mohamed Elnour
Sudan University of science& Technology

Abstract:

The research sought to discover the extent to which Iraqi private commercial banks apply quantitative and qualitative disclosures about risks in accordance with the seventh international standard. It proceeded from the problem that there are differences in the commitment of the Iraqi banking sector to abide by the disclosures for each type of banking risk (market risk, credit risk and liquidity risk). And in order to prove the hypothesis of the research, which stipulates that "banks are committed to the requirements of the seventh International Financial Reporting Standard (IFRS7), the requirements related to disclosures about banking risks." The descriptive approach was adopted by examining the bank reports of the research sample, which was selected by the cluster sampling method, and it was 6 Iraqi commercial banks. The research found that the Commercial Bank of Iraq and the Gulf Bank were the only ones who disclosed quantitative and qualitative disclosures about banking risks, and their disclosure began since 2016. The research recommended the need to work on applying disclosure according to the seventh international financial reporting standard accurately, as the standard is between quantitative and qualitative disclosure and the requirements for their disclosure, and that the lack of commitment of banks to this type of disclosure wastes the role of management and weakens its ability to deal with different types of banking risks.

Keywords: Credit risk, Market risk, Liquidity risk, Banking sector.

المقدمة

يعد الإفصاح المحاسبي واحد من الأدوات الفعالة لتحقيق أهداف نظام المعلومات المحاسبية الأساسية والذي يتمثل بقياس نتائج الاحداث الاقتصادية الخاصة بالوحدات الاقتصادية وإيصالها إلى مستخدمي التقارير المالية وحدثت في السنوات الاخيرة تطورات وتغيرات كبيرة في أسواق الأموال وصاحب هذه التطورات عدم شفافية في التعاملات المالية والمصرفية، مما نتج عنها أزمة سيولة أدت إلى العديد من الانهيارات في الاسواق المالية، لذلك اصبح من واجب المصارف أن تسعى إلى دعم ثقة المودعين وذلك بإجراء العديد من التغيرات المطلوبة في طريقة عملها بما يتعلق في الإفصاح عن إدارة المخاطر المصرفية وكيفية إدارتها لتلك المخاطر وزيادة قدرتها على توفير إفصاحات كمية ونوعية عن مدى تعرضها لتلك المخاطر سواء لإدارة المصرف أو للمستخدمين الخارجين إذ أن هؤلاء المستخدمين بحاجة لمعلومات عن تعرض الوحدات الاقتصادية للمخاطر إذ أن هذه المعلومات من الممكن إن تؤثر على تقييم المستخدم للتقارير المالية وللأداء المالي للوحدة الاقتصادية لذلك اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية عام 2007 معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) معيار الافصاحات عن الأدوات المالية والذي حل محل معيار المحاسبة الدولية (IAS30) معيار الافصاح في المصارف اذا لاحظ المجلس وجود قصور في المعيار السابق لذا قرر أن هناك حاجة لتعديل وتحسين الافصاحات وخاصة الافصاحات التي تتعلق بالمخاطر المصرفية وبما ان المعيار هو المقياس الذي يمكن الاعتماد عليه بأعطاء التقارير المالية صورة اكثر وضوحا وملائمة لما تعكسه تلك التقارير بحيث لاتدع للمستخدمي هذه التقارير تسؤلات جوهرية من حيث محتواها. من هنا اتت الحاجة الى تطبيق هذا المعيار المحاسبي الدولي بحيث يكون مقبولاً على مستوى عالمي و بحيث يحسن من الافصاحات التي تتعلق بالمخاطر المصرفية والذي بدوره يحسن اداء المصارف في النظم والاجراءات التي تعرض فيها تقاريرها المالية.

مشكلة البحث :

تطورت أساليب المصارف في إدارة المخاطر المصرفية الناجمة عن الأدوات المالية، وزادات حاجة مستخدمي التقارير المالية للتعرف على طبيعة المخاطر المصرفية التي تنتج من استخدام هذه الادوات، وكيفية إدارة المصارف لتلك المخاطر، ولقد الزم البنك المركزي العراقي المصارف بتطبيق المعايير الدولية ومن أهم هذه المعايير معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) بسبب عدم كفاية الافصاحات الواردة في التقارير المالية عن المخاطر المصرفية، وعلى الرغم من متابعة الجهات الرقابة لتطبيق هذا المعيار الى ان هناك فروقات بالتزام القطاع المصرفي العراقي بالالتزام بالافصاحات عن كل نوع من انواع المخاطر المصرفية (مخاطر السوق، مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة).

أهداف البحث :

اولاً . اكتشاف مدى تطبيق المصارف العراقية التجارية الخاصة للإفصاحات الكمية والنوعية عن المخاطر وفق للمعيار الدولي السابع.

ثانياً . ايضاح اهمية الإفصاحات الكمية بالنسبة للمستفيدين من القوائم المالية.

ثالثاً . التوصل الى دور الجهات الرقابية على القطاع المصرفي العراقي في متابعتها لعرض القوائم المالية المصرفية.

رابعاً . تحديد المدة الزمنية التي بدأ بها الجهاز المصرفي العراقي في تطبيق احد بنود معيار الابلاغ الدولي المالي السابع (IFRS7).

أهمية البحث:

استخدم البحث الاسلوب الوصفي من خلال تحليل التقارير المالية المصرفية للمصارف عينة البحث سوف يسهم في التوصل الى نتائج حقيقية حول انواع الافصاحات (الكمية او النوعية) التي تم عرضها، فضلا عن ان البحث سوف يهيئ مادة رقابية للجهات المسؤولة عن الجهاز المصرفي العراقي في حال ظهور تقصير في تطبيق معيار الابلاغ الدولي المالي السابع (IFRS7)، وسوف يسهم البحث كذلك في حث المصارف على سرعة تبني الافصاحات النوعية في حال كانت تقاريرها المالية تفتقر لذلك كون الدراسة سوف تكون مقارنة بين عدة مصارف عراقية تجارية خاصة.

فرضية البحث :

تلتزم المصارف بمتطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) المتطلبات التي تتعلق بالافصاحات عن المخاطر المصرفية"

مفهوم وانواع المخاطر المصرفية :

اولاً: تعريف المخاطر

عرفها المعهد الامريكي للمدققين الخارجين المخاطر على أنها احتمال حدوث ظروف يمكن ان تؤثر على تحقيق اهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على المنظمة ودرجة احتمال حدوثها [1]، اما بالنسبة للمصارف فهي من اكثر القطاعات الاقتصادية تعرضاً للمخاطر بحكم طبيعة الادوار المتعارضة التي تقوم بها المصارف والتي تكون فيها المصارف على اتم الاستعداد لتوفير السيولة عند طلب للموعدين وكذلك توفير السيولة للمقرضين حتى يتسنى لها منح القروض لزيادة الربحية وبسبب هذه الادوار المتضادة تتعرض المصارف لمخاطر عديدة تؤدي إلى الأعسار.[2]

ثانياً: انواع المخاطر

تتعرض المصارف لمخاطر عديدة حسب ماوردت في معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) واهمها :-

1 . مخاطر الائتمان : وهي الخسارة التي تتكبدها الوحدة الاقتصادية في حالة عجز المقترض عن سداد التزامته او في حالة تدهور الجودة الائتمانية للمقترض [3]، كما تعرف مخاطر الائتمان على انها تلك المخاطر التي تنشأ من فشل العملاء المقترضين في سداد الالتزام المترتب عليهم وفقا لشروط العقد بين العميل والمصرف ومن البديهي ان عملية منح القروض من الانشطة الاساسية للمصرف ولذلك من المتوقع ان تتعرض المصارف لمخاطر متعددة بسب منح تلك القروض.[4]

2 . مخاطر السوق : عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية مخاطر السوق بانها المخاطر التي تنجم عن تذبذب القيم الحالية او التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغير في سعر السوق وان مخاطر السوق تنشأ من خصائص ترتبط بالسوق [5]، ووفقاً للجنة تداول الاوراق المالية في الولايات المتحدة الامريكية فإن مخاطر السوق تشمل كل من التغير في اسعار الفائدة والتغير في سعر الخدمات والسلع وكذلك التغير في اسعار الاوراق المالية.[6]

3 . مخاطر السيولة : وهي المخاطر التي تواجه المصارف عندما لاتتوفر لديه اموال كافية لمواجهة الالتزامات المالية في الاوقات المحددة لها وتشمل مخاطر السيولة كل من المخاطر القصيرة الاجل وطويلة الاجل، إذ أن المصارف لاتستطيع تعظيم عوائدها وتعظيم سيولتها في نفس الوقت كون السيولة المرتفعة تعني التضحية في العائد والسيولة المنخفضة تجبر المصرف على الاقتراض لان اي ارتفاع بالسيولة معناه ان اغلب الاموال لم يتم تشغيلها واستثمارها وبقيت في المصارف لم يتم استثمارها وكلما انخفضت السيولة

ترتفع المخاطرة ايضا ويقابلها ارتفاع بالعائد في الغالب لان غالبية الاموال تم تشغيلها وسوف يواجة المصرف مخاطر الافلاس اي هنالك علاقه عكسية بين ربحية المصارف والسيولة.[7]

ثالثا:الإفصاح عن المخاطر المصرفية حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7):

ان التطور الحاصل والمتواصل في النشاط الأقتصادي وانتشار حرية ألأنتقال في رؤوس ألأموال حول العالم ساهم بشكل كبير في ظهور أدوات مالية جديدة ازداد من خلالها حجم العمليات ألأقتصادية المنفذة مما حث المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية ان تضع اسس وقواعد للإفصاح عن هذه ألأدوات وتم ذلك من خلال تعزيز خاصية الملاءمة وهي خاصية اساسية من خصائص المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية ولذلك تم اصدار معيار الأبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) حتى يختص بالإفصاح عن المخاطر الناتجة من التعامل بالأدوات المالية وعندما تم اصدار هذا المعيار ألغى جميع البنود التي تتعلق بالإفصاح في المعيار الدولي IAS32 اما ما تبقى من المعيار فيتعلق بعرض الأدوات فقط وكذلك قام بألغاء المعيار الدولي IAS30 الذي يتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للمصارف والوحدات الاقتصادية المماثلة فحصر بذلك كل الإفصاحات عن المخاطر التي تتعرض لها الأدوات المالية مع بعضها [8]، وعند مراجعة متطلبات الافصاح وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) يتضح ان هنالك متطلبات موجودة اصلا ضمن متطلبات الافصاح الخاص بمعيار المحاسبة الدولي (32) لكن ماهو جديد في معيار الابلاغ المالي الدولي السابع هو ظهور متطلبات خاصة بأفصاحات كمية ونوعية عن المخاطر المصرفية.[9]

على المصارف الافصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقيم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والتي قد تتعرض لها الوحدة الاقتصادية في تاريخ اعداد القوائم المالية.

1 . الافصاحات النوعية : لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الادوات المالية يجب على الوحدة الاقتصادية الإفصاح عن:-

أ . التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها.

ب . الاهداف والسياسات والاجرائات لأدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر.

ج . اي تغيرات في البند (ا) والبند (ب).

2 . الافصاحات الكمية : لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية يجب على الوحدة الاقتصادية الإفصاح عن :-

أ . ملخص للبيانات الكمية بشأن تعرضها لتلك المخاطر في نهاية فترة التقرير ويجب ان يستند هذا الأفصاح الى المعلومات المقدمة داخليا.

ب . تركيزات المخاطر.[10]

رابعا . متطلبات الافصاح عن انواع المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي :

1 . متطلبات الافصاح عن مخاطر السيولة : يتطلب المعيار الافصاح عما يأتي :-

أ . تحليل لتواريخ استحقاق المطلوبات المالية.

ب . وصف لكيفية ادارة مخاطر السيولة لتلك المطلوبات.[11]

2.متطلبات الافصاح عن مخاطر الائتمان : يتطلب المعيار الافصاح عما يأتي:-[12]

أ . يجب الافصاح لكل فئة من الأدوات المالية عن الحد الاقصى للمبلغ الذي قد تتعرض له الوحدة الاقتصادية لمخاطر الائتمان.

ب. وصف للضمانات الموجودة بحوزة الوحدة الاقتصادية.

ج . الأفصاح عن المزايا الأئتمانية للموجودات المالية.

3 . متطلبات الافصاح عن مخاطر السوق: ان اهم متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع فيما يتعلق بالافصاح عن المخاطر المصرفية هو الافصاح عن معلومات لها علاقة بمخاطر السوق، لذلك يتطلب المعيار الافصاح عما يأتي:-

أ . يجب الافصاح عن تحليل الحساسية لكل نوع من انواع مخاطر السوق التي قد تتعرض لها الوحدة الاقتصادية.

ب . بيان اثار هذه المخاطر(مخاطر السوق) على قائمة الارباح والخسائر وحقوق الملكية.

ج . ماهي الاساليب والفرضيات المستخدمة في اعداد تحليل الحساسية والتغيرات التي طرأت على الاساليب والفرضيات المستخدمة مقارنة بالفترات السابقة.[13]

تحليل واقع المصارف العراقية التجارية الخاصة :

اولا: منهج البحث

انتهج البحث المنهج الوصفي من خلال استعراض واقع القطاع المصرفي العراقي وتم ذلك باسلوب منهجي عن طريق وضع مجموعة من التساؤلات التي تخص متغيرات البحث وهي الافصاح عن المخاطر المصرفية وذلك لاكتشاف مدى تطبيق المصارف لمعيار الابلاغ الدولي المالي السابع.

ثانيا: عينة البحث وحدودة

لقد تم اختيار خمس مصارف عراقية تجارية مدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وفق لاسلوب العينة العنقودية وكانت (6 مصارف) ولقد تم تفريغ البيانات الضرورية من التقارير السنوية للمصارف عينة البحث للمدة من 2007 –2019.

ثالثا: نتائج تحليل التقارير المصرفية

يتضح من الجدول (1) ان 33% من عينة البحث وهما المصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج التجاري افصحا عن مخاطر السوق وبداء افصاحهما في العام 2016.

جدول (1) الاجابات عن التساؤل هل يفصح المصرف عن مخاطر السوق والمتمثل في عمل تحليل حساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف والتي تبين كيف أن الربح أو الخسارة أو حقوق الملكية كانت ستتأثر بسبب التغيرات في متغير المخاطرة مع الأساليب والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

المصرف التجاري العراقي	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
مصرف الخليج التجاري	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
مصرف الائتمان العراقي	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
المصرف المتحد للاستثمار	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
مصرف بابل	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

وفيما يتعلق بالافصاح عن مخاطر السيولة فالجدول رقم (2) يبين كذلك ان المصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج التجاري هم ايضا من افصحا عن مخاطر السيولة دون عن باقي المصارف عينة البحث وكذلك افصاحهما بداء منذ العام 2016.

جدول (2) الاجابات عن التساؤل يعتمد المصرف الأفصاحات الأخرى والمتمثلة في مخاطر السيولة إذ على المصرف عمل تحليل للاستحقاقات المتعلقة بالألتزامات المالية ويبين الاستحقاقات التعاقدية المتبقية مع وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة

اسم المصرف	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المصرف التجاري العراقي	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
مصرف الخليج التجاري	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
مصرف الائتمان العراقي	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
المصرف المتحد للاستثمار	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
مصرف بابل	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

والجدول (3) يوضح ان المصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج التجاري هم المصرفين الوحيدين الذين افصحا عن مخاطر الائتمان من بين المصارف عينة البحث وكذلك بداء افصاحهما منذ العام 2016.

جدول (3) الاجابات عن التساؤل هل يفصح المصرف عن مخاطر الأئتمان التي يتعرض لها بحكم طبيعة عمله وتتمثل في المبالغ التي تمثل اقصى درجة من التعرض لمخاطر الائتمان ووصف للضمانات المحتفظ بها ومعلومات حول نوعية الأئتمان للموجودات المالية التي لم تنقضي فترة استحقاقها ولم تنخفض قيمتها والقيمة الدفترية للموجودات المالية التي خلافا لذلك ستنقضي فترة استحقاقها أو تنخفض قيمتها

اسم المصرف	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المصرف التجاري العراقي	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
مصرف الخليج التجاري	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
مصرف الائتمان العراقي	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
المصرف المتحد للاستثمار	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
مصرف بابل	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

لقد افصح مصرفا التجاري العراقي والخليج التجاري ومنذ العام 2016 افصاحات كمية اما بقية عينة البحث فلم يفصحوا الافصاحات الكمية لغاية 2019 وهذا ما موضح في الجدول رقم (4).

جدول (4) الاجابات عن التساؤل هل يفصح المصرف عن الافصاحات الاخرى والمتمثلة بالافصاحات الكمية

اسم المصرف	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المصرف التجاري العراقي	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
مصرف الخليج التجاري	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

مصرف الائتمان العراقي	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
المصرف المتحد للاستثمار	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
مصرف بابل	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

لقد افصح مصرفا التجاري العراقي والخليج التجاري ومنذ العام 2016 افصاحات نوعية اما بقية عينة البحث فلم يفصحوا الافصاحات النوعية لغاية 2019 وهذا ما موضح في الجدول رقم (5).

جدول (5) الاجابات عن التساؤل هل يفصح المصرف عن الافصاحات الاخرى والمتمثلة بالافصاحات النوعية.

اسم المصرف	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المصرف التجاري العراقي	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
مصرف الخليج التجاري	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
مصرف الائتمان العراقي	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
المصرف المتحد للاستثمار	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
مصرف بابل	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1 . افصح مصرف الخليج والمصرف التجاري عن مخاطر السوق منذ عام 2016 ولكن الافصاح كان وصفيا اي انه عرف مخاطر السوق لكنه كان مبهماً في طريقة اعداد تحليل الحساسية اما باقي عينة البحث من المصارف لم يفصحوا عن مخاطر السوق.

2 . تم الافصاح من مصرف الخليج والمصرف التجاري عن مخاطر السيولة منذ عام 2016 ولكن المصرفين لم يعملا تحليلاً للاستحقاقات المتعلقة بالمطلوبات الحالية وبينا فيها الاستحقاقات التعاقدية المتبقية مع وصف لادارة تلك المخاطر وانما اكتفيا بذكر خطوط ائتمان تلبي الحاجة من السيولة مثل وديعتهما في البنك المركزي اما بقية العينة لم يفصحوا عن مخاطر السيولة.

3 . التزم مصرفا الخليج والمصرف التجاري منذ عام 2016 عن الافصاح عن المخاطر الائتمانية اما باقي عينة البحث لم يفصحوا عن المخاطر الائتمانية.

4 . هناك تباين بين الافصاح الكمي والافصاح النوعي في المصارف حيث ركزت المصارف على الافصاح النوعي كون هذا الافصاح اقل كلفة وسهل التطبيق بخلاف الافصاح الكمي.

ثانياً: التوصيات

1 . التأكيد على المصارف بالالتزام والافصاح عن الطرق التي تعمل على تحليل مخاطر السوق ومنها تحليل الحساسية إذ أنه يساعد مستخدمي القوائم المالية في المصارف على معرفة ماهي التغيرات المحتملة الحدوث بدرجة مقبولة في المركز المالي للمصرف بسبب التغيرات في عوامل مخاطرة السوق.

2 . حث المصارف من قبل الجهات الرقابية المتمثلة بالبنك المركزي وسوق العراق للاوراق المالية بالافصاح عن مخاطر السيولة إذ أن التزام المصارف بالإفصاح عن مخاطر السيولة يبين قدرة الإدارة في الوفاء بالتزامتها.

3 . تطوير قسم ادارة المخاطر في المصارف مع كل ماهو معاصر وخاص بالافصاحات عن المخاطر الائتمانية كون المخاطر الائتمانية ركن أساسي من المخاطر المصرفية كونها أيضا تدخل في صميم العمل المصرفي فالمعلومات عن مخاطر الائتمان تساعد مستخدمي القوائم في المصارف على تقييم الجودة الائتمانية لموجودات المصرف لتقدير مدى تأثير خسائر الائتمان على تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية من الموجودات المالية.

4 . العمل على تطبيق الإفصاح حسب معيار الابلاغ المالي الدولي السابع بشكل دقيق، إذ أن المعيار بين الإفصاح الكمي والنوعي ومتطلبات الافصاح عنهم، وبين ان عدم التزام المصارف بهذا النوع من الافصاحات يضيع دور الإدارة ويضعف قدرتها على التعامل مع أنواع المخاطر المصرفية المختلفة.

المصادر

1.The Institute of Internal Auditors.. International Standards for the Professional Practice of Internal Audit Standards,2010,p19

2.Cebenoyan, A. Sinan and Strahan, E. Philip., "Risk Management, Capital Structure And Lending at Banks", Journal of Banking & Finance, No. 28, 2004,p20

3.حماد ، طارق عبدالعال ، إدارة المخاطر (أفراد – إدارات – شركات – بنوك) ، الإسكندرية ، الدار الجامعية,2008, ص243

4.Gama, A. & Geralds, H. " Credit Risk Assessment and Impact of The New Basel Capital Accord on Small and MediumSized Enterprises: An Empirical Analysis Management Research Review. No. 8, Vol. 35, 2012.p735

5. معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) الافصاح عن الأدوات المالية، متاح على موقع WWW.FOUCUSIFRS.COM(2021/6/16)

6.رجب، نشوى شاكر علي. . قياس وتحليل فجوة الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق مع التطبيق على بعض البنوك في مصر. مجلة الفكر المحاسبي – المجلد 14 ، العدد 2 ، مصر،2010، ص 125

7.حمد ، خلف محمد ، ناجي ، احمد فريد، مخاطر السيولة واثراها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية في العراق،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 52، 2017، ص 407

8.نوال،صبايحي،الأفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)وأثره على جودة المعلومة ، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ، كلية العلوم الأقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2011 ، ص89

9.معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) الافصاح عن الأدوات المالية ،متاح على موقع WWW.FOUCUSIFRS.COM(2021/6/18)

10.النجار ،جميل حسن،الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق في ظل معيار الأبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية ، سلسلة العلوم الانسانية،المجلد 17، العدد 2، 2015، ص 164

11.الشامى، مصطفى كمال عطا ، الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) مع دراسة ميدانية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 6، 2019، ص52

12.النجار ،جميل حسن،الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق في ظل معيار الأبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية ، سلسلة العلوم الانسانية،المجلد 17، العدد 2، 2015، ص162

13 . التقرير السنوي للمصرف التجاري العراقي (2007 – 2019).

14 . التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري (2007 – 2019).

15 . التقرير السنوي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار (2007 – 2019).

16 . التقرير السنوي لمصرف الائتمان العراقي (2007 – 2019).

17 . التقرير السنوي للمصرف المتحد للاستثمار (2007 – 2019).

18 . التقرير السنوي لمصرف بابل (2007 – 2019).